إطلالة على واقع ومستقبل الثروة السمكية في بلادنا

تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً بطول 2500 كلم على البحرين الأحمر والعربي

الانتاج السمكي في بلادنا إزداد من «77» ألف طن عام 1990م إلى «238.845» طناً عام 2005م

نظراً للأهمية الكبرى التي تشكلها الثروة السمكية في بلادنا باعتبارها عنصراً أساسياً في استراتيجية الأمن الغذائي وأحد أبرز الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدرا مهماً من مصادر الدخل القومي فإن القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تولي القطاع السمكي في بلادنا رعاية فائقة واهتماماً متزايداً لما يشكله هذا القطاع من اهمية كبيرة باعتباره أحد أهم القطاعات الواعدة في بلادنا والقادرة على الدفع بعجلة التنمية نحو الأمام.

وبفضل تكل الرعاية والاهتمام اللذين حظى بهما القطاع السمكي من قبل القيادة السياسية والحكومة طوال السنوات الماضية من عمر الوحدة حيث شهد القطاع السمكي تطورات كبيرة وتحولات عديدة .. صحيفة ١٤أكتوبر وبمناسبة احفالات شعبنا اليمني بالعيد الوطني الـ١٦ تستعرض التطور الذي شهده القطاع السمكي في بلادنا خلال سنوات الوحدة المباركة «١٩٩٠-٢٠٠٦م».

إعداد/ بشير الحزمي

خصائص ومزايا

تتميز اليمن با متلاكها شريطاً ساحلياً يمتد ٢٥٠٠كلم على البحر الأحمر والبحر العربي وتمتلك اليمن أكثر من مائة وخمسين جزير معظمها في البحر الأحمر، وتعد البحار اليمنية من أغنى البحار لاحتوائها على الأنواع المختلفة والمرغوبة من الأسماك والأحياء البحرية وتتميز الجزر بظروف طبيعية ملائمة لنمو وتكاثر مختلف الأحياء البحرية، مما يجعل مناطق الأصطياد اليمنية تتميز بوجود أسماك سطحية وقاعية تجذب المستهلك المحلي والأجنبي وتمتلك اليمن مخزوناً هائلاً من الموارد والأرصدة السمكية في المياه البحرية السيادية يتيح اصطياد مايقارب «٤٠٠» الف طن سنوياً من ٣٥٠-٤٠٠ نوعاً من الاسماك والاحياء البحرية ميزات بلادنا عن غيرها من البلدان المنتجة للاسماك بأفضلية أنواعها الغذائية.

وتتركز الثروة السمكية لليمن في المصائد الطبيعية البحرية، إذ تبلغ مساحة المسطحات المائية أكثر من ٦٠٠ ألف كيلومتر تقريباً بحسب تقديرات مركز أبحاث علوم البحار بما فيها الجزر والخلجات في ماطق البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بتكويناتها وخصائها المختلفة، ويصنف البحر العربي من البحار المفتوحة ويمتلك ثروة سمكية هائلة في المنطقة الإقليمية والاقتصادية الخالصة، ويتميز بأصناف وأنواع من الأسماك والأحياء البحرية ذات القيمة التجارية المرتفعة.

أنواع كثيرة

تتيمز بلادنا بأولوية على مستوى الوطن العربي في اصطياد بعض انواع الأسماك والأحياء البحرية ذات القيمة التجارية في الأسواق الخارجية مثل أسماك التونة والشروخ الصخري ، الحبار، ا لجمبري، خيار البحر، أبو مقص، اسماك الزينوب، الديرك، سخلة، شروى، هامور، لخم، حجش ، بياض، باعة عيد، وغيرها من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى التي يتم اصطيادها بكيات تجارية كبيرة.

مؤشرات الانتاج السمكي

شهد الانتاج السمكي في بلادنا تطوراً ملحوظاً كماً ونوعاً حيث ازداد من ٧٧ ألف طن في عام ١٩٩٠م إلى ٢٥٦,٣٦٦ طنا في عام ٢٠٠٤م محققاً بذلك معدل نمو سنوي في الأعوام الأخيرة ٢٠٠١-٢٠٠٤م بلغ ٢٣,٥٪ يعكس اهتمام الحكومة ودعمها للقطاع السمكي طوال السنوات السابقة.

أما في عام ٢٠٠٥م وبحسب بيانات الانتاج السمكي فقد بلغ إجمالي الانتاج السمكي ٢٣٨,٨٤٥ طنا منها ٢٣٦,٥١٦ طناً من الصيد التقليدي وتمثل ٩٩,٣٪ من الإجمالي بينما بلغ الانتاج للصيد الصناعي ٢,٣٢٩ طناً بتمويل٠,٩٧٪ من الإجمالي وقد شكل اجمالي الانتاج السمكي انخفاضاً بمقدار- ١٧٥٢١ طناً وبنسبة -٦,٩٪ مقارنة بكمية الانتاج في عام ٢٠٠٤م وعلى الرغم من انخفاض حجم الانتاج في عام ٢٠٠٥م.

نسبة زيادة يحققها الجانب السمكي

إلا أنه قد حقق زيادة في القيمة بنسبة ١٤,٣٪ حيث ا رتفعت من ٤٤,٥٥١,٤٥٧ريالاً عام ٢٠٠٤م الى ٥٠,٩٥٠,٥٥٧ ريالاً وعزى الانخفاض في معدل الانتاج السمكي للعام ٢٠٠٥م وزيادة قيمة المنتجات إلى فاعلية الإجراءات والسياسيات المتخذة من قبل وزارة الثروة السمكية للحفاظ على المخزون السمكي من خلال تنظيم الاصطياد التقليدي والصناعي.

ويشير تقرير بينات الانتاج السمكي للعام ٢٠٠٥م الى أن الانتاج السمكي للصيد التقليدي للعام ٢٠٠٥م بلغ ٢٣٦٥١٦ طناً وبنسبة نمو -٦,٣٪ مقارنة بكمية الانتاج للعام ٢٠٠٤م الذي بلغ ٢٥٢٣٧٩طن، أما انتاج الصيد الصناعي للعام٢٠٠٥م فقد بلغ ٢٣٢٩ طنا وبنسبة -٤١,٦٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٤م الذي بلغ كميته ٣٩٨٧ طناً وبالنسبة لا أهم الأنواع من الأسماك والأحياء البحرية المصطادة وحجم انتاج كل نوع منها فقد كانت على النحو التالي:

شروخ صخري ١٩٦ طناً حبار ١٨٦٤٣ طناً جمبري ١٢٥٧ طناً ثمد ٥٦٩٢٣ طناً زينوب ٣٩٢٧ طناً ديرك ٦٥٩٥ طناً لخم ١٦٤٠٢ طناً أما بالنسبة لكمية انتاج الصيد الصناعي حسب النوع لعام ٢٠٠٥م فقد كانت على النحو التالي:

أولاً: الشركات والمؤسسات العاملة في البحر العربي وخليج عدن:
أسماك قاعية ٣٣٧ طناً ، حبار ٧٠٤ أطنان
ثانياً: الشركات والمؤسسات العاملة في البحر الأحمر:
أسماك قاعية ١٢١٠ أطنان حبار ٥٠ جمبري ٢٨ طناً

أما كمية الانتاج السمكي للعام ٢٠٠٥م حسب المحافظات من الصيد التقليدي فقد كانت على النحو التالي:
محافظة المهرة ٩٨٠٦٨ طناً يتمثل ٤١,٤٪ من الاجمالي
محافظة حضرموت ٦٢٩٦٣طناً وتتمثل ٢٦,٦٪
محافظة شبوة ١٤٣٤٧ طناً وتتمثل ٦٪
محافظة أبين ١٤٠٣٦طناً وتتمثل ٥,٩٪
محافظة عدن ١١٦٥٥طناً وتتمثل ٤,٩٪
محافظة لحج ٧٣٣٩طناً وتتمثل ٣,١٪
محافظة تعز ٣٦٣٠طناً وتتمثل ١,٥٪
محافظة الحديدة ٢١٢٥٥طناً وتتمثل ٨,٩٪
محافظة حجة ١٥٢١طناً وتتمثل ٠,٦٪
جزيرة سقطرى ١٧٠٢طناً وتتمثل ٠,٧٪
الإجمالي «٢٣٦٥١٦» طناً وتظهر البيانات أن محافظات المهرة وحضرموت والحديدة تعد من المحافظات المتقدمة في الانتاج السمكي مقارنة بانتاج المحافظات الساحلية الأخرى.

الصادرات

تشكل الصادرات السمكية مورداً مهماً من الموارد النقدية للدخل القومي على مستوى القطاع العام أو الخاص، وقد حظيت باهتمام ملحوظ من قبل الحكومة من خلال تشجيع الصادرات وتنظيمها حيث شهدت الصادرات السمكية نمواً مطرداً خلال السنوات ا لماضية لزيادة الطلب علي الأسماك اليمنية في الأسواق ا لخارجية ومساهمة القطاع الخاص في إ قامة المنشآت وتحضير ومعالجة الأسماك المصدرة.

وبحسب الاحصائيات ا لرسمية فإن قيمة الصادرات السمكية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م بلغت ٢٠,١٢٠,٧٧٤ دولاراً.

وبدءاً من عام ١٩٩٦م تم تنظيم الصادرات السمكية حيث اشرفت وزارة الثروة السمكية على إدارتها وممارسة السلطة الفنية عليها من خلال توليها عملية منح رخص التصدير والقيام بفحص وضبط جودة المنتجات السمكية واصدار الشهادات الصحية لتصديرها ومراقبة تداولها وتسجيلها وهو ما أدى الى تحسن الصادرت السمكية كماً وأسعارها في السوق العالمية حيث نمت الصادرات من الأسماك اليمنية بنسب نمو متزايدة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥م حيث ساهمت خطط استغلال الثروة البحرية في السنوات الأخيرة في ارتفاع قيمة الصادرات السمكية من ٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦م الى حوالي ٢٣٦,٢٦٩,٠٥٤ دولار في عام ٢٠٠٥م وتستهدف الخط زيادة نمو الصادرات السمكية على المدى المتوسط لتحقيق عائدات مالية تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار بنهاية ٢٠١٠م لتشكل عائدات الثروة السمكية أحد بدائل تقليص الاعتماد على النفط.

وحسب تقرير بيانات الانتاج السمكي لعام ٢٠٠٥م فأن الصادرات السمكية للعام ٢٠٠٥م قد ارتفعت كميتها الى ٨٤٢٨٨ طن وبقيمة تبلغ ٢٣٦,٢٦٩,٠٥٤ دولار بنسبة نمو ١١,٥٪ مقارنة للعام ٢٠٠٤م الذي بلغت كمية الصادرات السمكية فيه ٧٤٦٢٠ طن وبقيمة بلغت ٢١٠,١٨٥,١٦١دولار.

وفي عام ٢٠٠٥م تم أيضاً تصدير ١٨١٣٤٤ كرتون من المعلبات السمكية وبقيمة تبلغ ٥,٣٧١,٦٦٤ دولار.

وتشير بيانات التقرير الى أن أهم الصادرات السمكية للعام ٢٠٠٥م هي كالتالي:
١- أسماك طازجة بكمية ٣٤٧٥٦ طن وبنسبة ١٤,٢٪ من إجمالي كمية الصادرات .
٢- اسماك مجمدة بكمية ١٦٢٩٤٠ طن وبنسبة ١٩,٣٪ من إجمالي كمية الصادرات.
٣- أحياء بحرية أخرى بكمية ٣٣٢٣٨ طن وبنسبة ٣٩/٤٪ من إجمالي كمية الصادرات

وقد تم تصدير هذه الكميات من الصادرات السمكية اليمنية الى ٤٩ دولة من دول الوطن العربي والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والأفريقية والأمركزية وتقدر كمية الصادرات السمكية عام ٢٠٠٥م إلى الدولة العربية بـ ٤٨٠٥٦ طن وبنسبة ٥٧٪ من إجمالي الكمية المصدرة الى الأسواق الخارجية الى الدول الآسيوية ٢٥٢١٦ طن وبنسبة ٢٩,٩٪ من إجمالي الكمية المصدرة الى الدول الأوروبية ١٠٥٧٤ طن ونسبة ١٢,٥٪من إجمالي الكمية المصدرة، الى الدول الأمريكية ٢٦٠ طن ونسبة ٠,٣٪ من إجمالي الكمية المصدرة الى الدول الأفريقية ١٨٢طن وبنسبة ٠,٢٪ من إجمالي الكمية المصدرة ،أما عن حجم الاستهلاك المحلي من الأسماك والأحياء البحرية فيشير التقرير إلى أن حجم الاستهلاك المحلي بلغ ١٥٤٥٥٧طن خلال عام ٢٠٠٥م.

وفيما يتعلق بالصناعات السمكية للقطاع العام فيشير التقرير إلى أن انتاج مصنع المكلا لتعليب الأسماك الغويزي للعام ٢٠٠٥م قد بلغ ١٣٥٨١٨٨٨ عليه وبقيمة ١٦٢٠٧٤٤ ألف ريال.

استغلال الموارد السمكية

تشير الاحصائيات الى أن الأنواع ا لمستقلة حالياً من الموارد السمكية يقارب عددها ٦٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية وهي أنواع مرغوبة للاستهلاك المحلي والأسواق الأجنبية، وتصل نسبة ما يتم استغلاله في بلادنا حوالي ١٧٪ فقط من اجمالي أنواع الاسماك والأحياء البحرية الموجودة في المياه اليمنية.

وتحتل بلادنا المرتبة الرابعة بين الدول العربية المنتجة للأسماك، ولازالت هناك انواع كثيرة من الأسماك غيرمستقلة حالياً ومنها على سبيل المثال الماكريل الجذب، التونة المهاجرة، شروخ وجمبري الأعماق.. الخ وتعد اليمن من الدول الأولى عالمياً في انتاج وتصدير الحبار وتحتل امرتبة الأولى بين الدول العربية في انتاج الشروخ الصخري.

توفير الأمن الغذائي

يساهم القطاع السمكي في توفير الأمن الغذائي للمواطنين من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي إذا أن مايوجه الاستهلاك المحلي من الاسماك الطازجة والمحلية يصل الى نحو ٧٠٪ من اجمالي حكم الاسماك المصطادة سنوياً مما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك والذي وصل في عام ٢٠٠٤م إلى ٩ كجم كما اسهم القطاع السمكي في توفير اكثر من ٣١٥ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٠٤م مقارنة بحوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل عام ١٩٩٠م وبحسب الاحصائيات الرسمية فإن المشتغلين في القطاع السمكي يعولون حوالي ١,٧ مليون نسمة، ويعد القطاع السمكي واحداً من القطاعات الأخرى التي تساهم في خلق فرص عمل والتخفيف من الفقر في أوساط المجتمع اليمني.

اهتمام الحكومة

لقد حظي القطاع السمكي باهتمام ملموس في جهود الحكومة لتنفيذ البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال الرؤية التشخصية للمصاعب التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ومنه القطاع السمكي وتجاوز العجز وسوء توزيع الموارد واختلال التوازن بين العرض والطلب وذلك من خلال جملة من القرارات اتخذها مجلس الوزراء في مجال الثروة السمكية من عام ١٩٩٧م وحتى الآن، بالاضافة الى الأهداف والمهام المحددة في البرنامج العام للحكومة لتنمية وتطوير القطاع السمكي تمثلث في مجملها بالاصلاحات الهيكلية لإدارة القطاع وإعادة توصيف وظائف ادارة الموارد واستغلال الثروة السمكية باتجاه زيادة القيمة المضافة المتولدة من القطاع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل والتخفيف من الفقر..

الصيد التقليدي

يمثل الصيد التقليدي أحد اهم الاشكاليات الانتاجية في الصيد البحري يعتبر المصدر الرئيسي للانتاج السمكي في بلادنا وقد حقق هذا النوع من الصيد خلال ا لسنوات الماضية قفزة كبرى في الانتاج حيث ارتفعت حجم الانتاج من الصيد التقليدي من ٨٠,١ ألف طن عام ١٩٩٠-١٩٩٥م ليصل الى ١١٧,٥ الف طن عام ٢٠٠٠م ثم الى ٢٣٦,٥ ألف طن في عام ٢٠٠٥م وبنسبة ٩٩,٣٪ من الانتاج الكلي للاسماك عام ٢٠٠٥م.

ويمثل الصيد التقليدي المصدر الوحيد لدخول الصيادين وعيشهم ويمارس نشاطه في كافة المياه البحرية اليمنية باستخدام قوارب الصيد التقليدي المصنوعة من الخشب والفيبرجلاس وتمارس مهنة الصيد التقليدي في الغالب من قبل فئات الصيادين وسكان المناطق الساحلية وتنتشر قرى وتجمعات الصيادين على طول الشواطئ والجزر اليمنية ويبلغ عدد القرى والتجمعات الرئيسية أكثر من ١٠٠ قرية وتجمع ومركز إنزال، ونظراً لازدياد الطلب على الاسماك وتغير نمط الاستهلاك فقط تطورت معدلات النو في كميات انتاج الصيد التقليدي بالاضافة الى الإجراءات الأخيرة المتخذة بشأن تنظيم عملية الاصطياد التجاري وحصر منطقة الأربعة ميل بحري من خط الشاطئ لنشاط الصيد التقليدي كما ان التطور الحاصل في وسائل وأدوات وطرق الصيد التقليدي قد جعل القطاع السمكي مصدراً لفرص العمل والتخفيف من الفقر حيث احدث ذلك زيادة في اعداد الصيادين من ٢٥,٠٠٠ صياد عام ١٩٩٠م الى ٦٥,٠٠٠ صياد عام ٢٠٠٤م وكذا في اعداد قوارب الصيد التقليدي من ٥٠٠٠ قارب عام ١٩٩٠ الى ١٦,٠٠٠ قارب عام ٢٠٠٤م.

الصيد التجاري الصناعي

يقصد بالصيد التجاري الصناعي ذلك النشاط الذي تمارسه سفن الصيد الأجنبية والمحلية بموجب الاتفاقات المعقودة بين الوزارة والشركات اليمنية والأجنبية وبعضها من الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤م خطوات عديدة لتنظيم نشاط الصيد التجاري الصناعي مقارنة بالفترة السابقة اتاحة مجالاً أوسع للاستثمار والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية حيث ساهم الصيد التجاري بنسبة متفاوتة من الانتاج الكلي للجمهورية حيث مثل في عام ١٩٩٥م ٤٪ وفي عام ٢٠٠٠م ١٣٪ وفي عام ٢٠٠٣م ٨,٣٪ وفي عام ٢٠٠٥م ٠,٩٧٪ وعلى الرغم من الإجراءات المتبعة واللوائح المنظمة لنشاط الصيد التجاري الصناعي وآليات إدارته ومراقبته وماحققه من عوائد نقدية للدولة إلا أن عشوائية النشاط والأضرار

البحوث والدراسات السمكية

تدار البحوث السمكية والدراسات والادارة العلمية للموارد السمكية بجهاز حكومي منذ تأسيس مركز ابحاث علوم البحار في محافظة عدن عام ١٩٨٣م وحتى الان وفرعيه في محافظتي الحديدة وحضرموت ومركزي ابحاث تربية الاحياء المائية والبيئية والبحرية بمحافظة عدن، وتناط بتلك المراكز وظائف ومهام تشمل تقييم الموارد السمكية والاستغلال العقلاني لها وحمايتها من الاستنزاف وتنمية مخازينها باعتبارها المؤسسات العلمية البحثية الوحيدة في اليمن المعنية بدرجة رئيسة بدراسات علوم الاسماك وعلوم البحار والبيئة البحرية في المياه الاقليمية والمنظمات الاقتصادية الخالصة للجمهورية اليمنية والقيام بعملية ابحاث واستزراع الاحياء البحرية وخاصة الجمبري بإمكانيات اكثر تطوراً وإمكانية استزراعه بكميات تجارية وكذا إنتاج بعض انواع من الاسماك بكميات تجريبية ويختص المركز وفروعه بالدراسات والابحاث العلمية العامة والتخصصية المتمثلة في إجراء تجارب لانتاج العلائق(الاعلاف) لتغذية الجمبري والاسماك ، تطير وتحسين إنتاج الغذاء الأولى المستخدم كغذاء ليرقات الجمبري والاسماك وإنتاجه بكميات كبيرة وكافية والطحالب البحرية المجهرية والكائنات البحرية الدقيقة، الاعداد الشامل للمسوحات والدراسات المتعلقة بتصنيف الشعب البحرية الدقيقة، الاعداد الشامل للمسوحات والدراسات المتعلقة بتصنيف الشعب المرجانية وتنفيذ الدراسات الخاصة بالبيئة الساحلية وكذا تنفيذ الدراسات الخاصة بالبيئة البحرية بشكل عام، دراسة اوضاع وسلوكيات الشروخ الصخري في محافظتي حضرموت والمهرة، حماية البيئة البحرية ودراستها من حيث التنوع البيولوجي التي تميز البحار اليمنية واقتراح مناطق المحميات الطبيعية فيه وتسعى وزارة الثروة السمكية حالياً باتجاه إيجاد هيكلة المركز في إطار وحدة إدارية متكاملة تتمتع بالاستقلال المالي والاداري بهدف تفعيل وظائفه وتنشيط مهامه وتحسين مخرجاته وتعزيز دوره في مجال البحوث والدراسات السمكية.

الرقابة والتفتيش البحري

إن نظام المراقبة والتفتيش والسيطرة هو الاداة الفنية لتأمين الادارة الرشيدة لاستقلال الموارد السمكية وابشكل عام، وقد شهد نظام المراقبة والتفتيش ومكوناته في بلادنا اولى خطوات تأسيسه مع بداية تنظيم الاصطياد التجاري والترخيص لسفن الصيد المحلية والاجنبية للإصطياد في المياه السيادية للجمهورية اليمنية في النصف الثاني من التسعينات نشاطاته ووظائفه على نشاط الاصطياد التجاري فقط وذلك من خلال عدة مكونات اهمها :-

تسجيل قوارب الاصطياد التجاري ومواصفاتها الفنية ومنحها التراخيص، المراقبة الدورية بقوارب الرقابة البحرية، مراقبة وتسجيل نشاط الاصطياد للقوارب المرخصة، المراقبة بواسطة المراقبين من على ظهر القوارب اثناء عمليات الاصطياد..

وفي عام ٢٠٠٣م تم إدخال نظام المراقبة عبر الاقمار الاصطناعية (بالستلايت) لضبط ومراقبة نشاط اصطياد قوارب الصيد التجاري المرخصة فقط، ويعتبر مشروع الرقابة والتفتيش البحري الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٣م ويستمرحتى نهاية عام٢٠٠٦م والذي تم تمويله بتنفيذه من الاتحاد الاوروبي بكلفة إجمالية(٣) مليون دولار من الخطوات الجادة في تقييم ومعالجة القصور والثغرات في نشاطات الرقابة والتفتيش البحري التي رافقت النشاط في السنوات الماضية .

مراقبة وضبط الجودة

تمتلك وزارة الثروة السمكية السلطة الفنية لمعظم وظائف مراقبة ضبط جودة المنتجات السمكية ومكونات إدارة الموارد التي شكلت في مفهومها وضع معايير ومواصفات ومقاييس موجدة في تداول ونقل المنتجات السمكية وتحضيرها ومعالجتها وفحص جودتها ومراقبة تصديرها ومنشآت معالجتها، جاءت نتيجة التطور الحدث في هذا الجانب خلال الأعوام الماضية بوضع اللوائح الفنية المنظمة لمراقبة وضبط الجودة وتحديد المعايير والمواصفات وإنشاء مختبرات ضبط الجودة في جميع المنافذ البحرية والبرية والجوية.

وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تم وضع المواصفات الفنية لتصاميم وتجهيزات المنشآت السمكية وقوارب الصيد التي يسمح لإنتاجها وصادراتها من الاسماك والأحياء البحرية بالدخول في أسواق الدول الأوروبية وحرصت عدد من المنشآت السمكية الالتزام بتلك المواصفات والتصاميم وإعادة تأهيل تجهيزاتها ومعداتها حيث حصلت من خلالها على الرقم الأوروبي ويتم التفتيش الدوري على تلك المنشآت للتأكد من التزامها بالمواصفات والمعايير المحددة (المعايير والمواصفات الدولية) وتركز الوزارة جهودها في تحفيز كافة المشتغلين في مجال التسويق على تحديث منشآت ومعامل تحضير ومعالجة الأسماك القائمة لإعادة تأهيل مبانيها ومنشآتها وتجهيزاتها بمستوى المواصفات المعتمدة عالمياً وعربياً والتي من شأنها رفع جودة الأسماك المصدرة وسمعة المنتوج اليمني في كافة أسواق العالم. بالإضافة إلى متابعة تثبيت السلطة الفنية للوزارة على مراقبة صلاحية المنشآت السمكية المخصصة للتسويق المحلي ومدى ملاءمتها فنياً وصحياً والتزامها بالمواصفات اللازمة لمحلات بيع الأسماك، وتمثل مختبرات مراقبة وضبط الجودة من البنى الأساسية لوظائف إدارة الموارد السمكية وإجراء التحاليل والفحوصات المختبرية للأسماك وإجازة صلاحية تداولها واستهلاكها محلياً أو تصديرها.

مراكز الانزال السمكي

شهدت موانئ الصيد في بلادنا اهتماماً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥م من قبل وزارة الثروة السمكية من حيث إنشاء الموانئ والالسنة البحرية الجديدة وتطوير القائم باعتبارها منشآت استراتيجية وأهم مكونات البنية الأساسية اللازم إنشاؤها في المواقع المختارة على طول الشريط الساحلي لذا فان مسألة إنشاء الموانئ السمكية وأرصفة رسو القوارب تساعد على الاستقرار السكاني في مناطق إنشائها وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات للقطاع الخاص كما أنها تساهم في رفع جودة المنتجات السمكية وسرعة تداولها من خلال وظيفتها المتمثلة في توفير خدمة الرسو للقوارب وتفريغ وتصدير الثروة السمكية وحماية قوارب الصيد التقليدي وخدمات التموين والتزود بالمياه والوقود والثلج وتنفيذ أعمال الصيانة.

واستناداً إلى البيانات الإحصائية الرسمية فان عدد موانئ الصيد والألسنة البحرية المنفذة في بلادنا وصل إلى ١٤ منشأة بحرية منها ما هو منجز قبل عام ١٩٩٠م وهما ٩ منشآت تتمثل في ٣ موانئ صيد و٣ مراسي و٣ السنة بحرية، أما ما أنجز خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤م فيه منشأتين تتمثل في مراسي، أما هو قيد التنفيذ ويتوقع افتتاحه قريباً فهي ٣ منشآت فقط وهي تتمثل في موانئ صيد جديدة وهما ميناء ميدي السمكي في م/ حجة، ميناء الشحر السمكي م/ حضرموت، ميناء الخوخة السمكي م/ الحديدة.

منشآت المدخلات السمكية

تمثل منشآت انتاج وتصنيع مدخلات الإنتاج السمكي مصدراً لضمان زيادة الانتاج السمكي واستدامة الموارد من حيث إمكانية ضبط انتاجها بما يلبي متطلبات البيئة البحرية للموارد وتحسين جودة المنتجات السمكية المصطادة وتخفيض كلفة الإنتاج مقارنة باستخدام وسائل الإنتاج المستوردة بالإضافة إلى توفير فرص عمل في هذا المجال.

أ) صناعة القوارب:

شهدت صناعة قوارب الصيد وخصوصاً المصنوعة من الألياف الزجاجية (الفيبرجلاس) تطوراً متسارعاً خلال الأعوام ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤م حيث لم يكن يوجد حينها سوى مصنع القوارب التابع للمؤسسة اليمنية العامة للاصطياد الساحلي في حين يصل الآن عدد معامل ومصانع قوارب الصيد في بلادنا إلى ٨ مصانع وعدد من الورش المتخصصة في تصنيع القوارب الخشبية وانعكس ذلك على التحسن النوعي في مواصفات تصنيع القوارب من الفيبرجلاس وتعدد أنواعها بفعل المنافسة وتطور خبرات العمالة الفنية المحلية، إذ يصل عدد القوارب المصنعة بمختلف اشكالها وأستخداماتها إلى أكثر من ٣٠ نوعاً تم تصنيعها حتى الآن مقابل ٤ أنواع من القوارب بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ قارب حسب حجم الطلب وتتوزع مصانع انتاج قوارب الصيد المصنوعة من الفيبرجلاس في المحافظات التالية:

مصنع واحد في المهرة، أربعة مصانع في حضرموت، مصنعين في عدن، مصنع واحد في تعز.

ب) معامل انتاج الثلج:

نتيجة لطبيعة الأسماك كسلعة غذائية سريعة التعرض للتلف فان استخدام الثلج في حفظ المحصول (المصيد) من الأسماك يساعد على احتفاظها بخصائصها الطبيعية ودرجة حرارة مناسبة لابقائها طازجة مما جعل هذا الجانب يشهد تطوراً كبيراً بفعل مقدار الاحتياج العام من الثلج لاستخداماته أثناء الانتاج أوالتداول والتحضير والنقل والذي يقدر في المتوسط ما بين ١ ـ ٢ كيلو جرام ثلج لكل كيلو جرام سمك حيث بلغت الطاقة الانتاجية اليومية من الثلج في عام ٢٠٠٤م أكثر من ١٠٠٠ ط/ ٢٤ ساعة وتعد مسألة تغطية احتياجات استخدامات الثلج في حفظ الانتاج السمكي وتداولها ونقلها وتسويقها من وظائف القطاعين التعاوني والخاص واقتصر دور الدولة على تقديم الدعم الفني والتسهيلات الائتمانية المناسبة في هذا المجال.

منشآت المخرجات السمكية

تتمثل منشآت المخرجات السمكية في بلادنا في ثلاثة مكونات رئيسية هي مصانع تعليب وطحن الأسماك، وحدات ومعامل تحضير ومعالجة الأسماك، وسائل النقل المخصصة لنقل المنتجات السمكية.

أ) مصانع تعليب وطحن الأسماك:

كان في اليمن عام ١٩٩٠م مصنعين لتعليب الأسماك تعود ملكيتهما للقطاع العام في المكلا وشقرة وينتجان ما يقارب ٣ مليون علبة عبوة ٢٠٠ جرام من أسماك الثمد والماكويل المعلبة.

وتطورت صناعة تعليب الأسماك خلال الفترة ١٩٩٠م ـ ٢٠٠٤م بإضافة مصنعين للقطاع الخاص في المكلا وتحديث وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع المكلا لتعليب الأسماك الغويزي التابع للقطاع العام حيث تبلغ الكمية المستخدمة في التعليب من اسماك الثمد (التونة) الخام حوالي ٢٥ ألف طن سنوياً وذلك لارتفاع حجم انتاج مصانع التعليب إلى ما يقارب ٣٠ مليون علبة في عام ٢٠٠٤م.

كما اسهم القطاع الخاص في إنشاء مصنع لتعليب وطحن أنواع الأسماك ذات الوفرة في الانتاج أثناء مواسم الأصطياد وذلك في محافظة المهرة بطاقة إنتاجية ٥٠ طناً يومياً من معلبات ومسحوق وأسماك الساردين.

ب) وحدات ومعامل تحضير ومعالجة الأسماك:

لقد توسعت معامل تحضير ومعالجة الأسماك بشكل ملموس خلال الأعوام الماضية وتميز بعضها من حيث الإنشاء والتجهيز بمواصفات ومقاييس تلبي متطلبات المواصفات والمعايير الدولية لمنافسة المنتجات السمكية في الأسواق الخارجية وتظهر مؤشرات التوسع من خلال زيادة عدد منشآت التحضير إلى أكثر من ٣٦ منشأة وبلوغ عدد المعامل الحاصلة على الرقم الأوروبي ٢٥ معملاً من إجمالي عدد المنشآت القائمة وتتركز معامل التحضير ومعالجة الأسماك بدرجة رئيسية في محافظات حضرموت، عدن، الحديدة باعتبارها من المدن الرئيسية التي تحتل المراكز الأولى للانتاج السمكي في بلادنا وتميزها بانتاج موارد سمكية تجارية وامتلاكها لبنية مناسبة للانزال السمكي ومنافذ التصدير.

مشاريع وبرامج انمائية

شهد القطاع السمكي تطوراً في تنميته واستثماره بجهود مشتركة من قبل الدولة والقطاعين التعاوني والخاص حيث بلغ مجموع الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤م مبلغ ١٠٠,٧ مليار ريال بتمويل حكومي وخارجي ودعم وقروض ميسرة من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي. وتتمثل مخرجات الانفاق الاستثماري بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الانمائية السمكية خلال الأعوام الماضية من قبل الدولة في القطاع السمكي والتي من أهمها مايلي:

- إنشاء مينائي صيد في ميدي م/ حجة والشحر م/ حضرموت وأرصفة رسو قوارب في كمران وعدن وتأهيل الرسو في ميناء الحديدة.
- بناء أكثر من ٢٤ ساحة حراج بيع الأسماك في مختلف المحافظات الساحلية.
- إقامة ١٥ معملاً لإنتاج الثلج بطاقة إجمالية قدرها ١٦٠ طن يومياً.
- بناء مختبرين لمراقبة وضبط جودة المنتجات السمكية في عدن وحرض، وهناك مختبرين قيد التنفيذ في المكلا والحديدة.
- تنفيذ برامج تحسين جودة المنتجات السمكية والإحصاء السمكي.
- تطوير أنشطة المؤسسات السمكية في عمليات تسويق وصدير الأسماك.
- إعادة تحديث وتوسعة مصنع تعليب الأسماك والمؤسسات السمكية العامة والمراكز البحثية.
- شق وسفلتة طرق فرعية في القرى السمكية.
- بناء مراكز تدريب وتطوير المرأة الساحلية.
- توفير قوارب صيد تقليدي صغيرة مصنوعة من الفيبرجلاس بلغ عددها ٢٢٥٠ قارباً وأخرى محسنة من نوع عباري بعدد ٣٦ قارباً.
- توفير وسائل النقل المبردة للمنتجات السمكية ومعدات وأدوات الصيد التقليدي.
- توفير قوارب الرقابة والتفتيش البحري في مختلف المحافظات الساحلية بعدد ١٨ قارباً وبكلفة إجمالية تقدر بحوالي ١,٢ مليار ريال.

وعلى صعيد مساهمة القطاعين التعاوني والخاص في تنمية القطاع السمكي في بلادنا باقامة مصانع تعليب الأسماك وطحنها ومعامل تحضير ومعالجة الأسماك، معامل إنتاج الثلج، إنشاء مراسي إيواء قوارب الصيد، مصانع إنتاج القوارب، ومنشآت خدمات الإنتاج والتسويق السمكي.

العمل التعاوني السمكي

يشكل العمل التعاوني السمكي للمشتغلين في مجال الصيد البحري حاجة ملحة وذلك لطبيعة مخاطر وأهوال المهنة وقد مارس الصيادين التعون كجهد شعبي منذ القدم وتمتد جذوره للتجربة الإنشائية للمجتمع اليمني حتى تطور العمل التعاوني بالشكل المؤسسي والتشريعي القائم حالياً وخلال السنوات الماضية في ظل دولة الوحدة اليمنية المباركة شهد العمل التعاوني السمكي طفرة نوعية ملحوظة في النمو وأسهمت التشريعات القانونية التي صدرت في التوجه الواسع ولاندفاع الفاعل نحو العمل التعاوني فانتشرت الجمعيات التعاونية السمكية على طول الشريط الساحلي في المحافظات والجزر اليمنية وتزايد عدد الجمعيات التعاونية السمكية من ١٥ جميعة عام ١٩٩٠م إلى ١١٠ جمعيات حالياً وقد تزايد عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات التعاونية السمكية ليصل عددهم إلى ٢٥ ألف صياد من إجمالي الصيادين التقليديين البالغ عددهم ٦٥ ألف صياد حالياً وازدياد قوارب الصيد التقليدي من ٥ آلاف قارب عام ١٩٩٠م إلى ١٦ ألف قارب في عام ٢٠٠٤م وتتوزع الجمعيات التعاونية في مختلف المحافظات الساحلية وذلك على النحو التالي: حجة ٣ جمعيات تعاونية، الحديدة ٢١ جمعية، تعز ١٢ جمعية، لحج ٣ جمعيات، عدن ٥٤ جمعية، أبين ٨ جمعيات، شبوة ٨ جمعيات، حضرموت ١٩ جمعية، المه